



Segregation and congregation

العزل والتكتل الاجتماعي المحاضرة الثامنة في جغرافية الحضر الاجتماعية باعتقاد كتاب نوكس و بنج

ترجمة بتصريف
أ.د. مضر خليل عمر

- ما هي " الأقلية " التي يتم عزلها سكنياً في المدن الغربية؟
- ما هي العمليات المسؤولة عن أنماط العزل والتكتل الاجتماعي ؟
هناك العديد من الأسباب المنطقية للفصل الاجتماعي داخل المجتمع الحضري . يساعد الفصل المكاني لمختلف "المجموعات" في التقليل وإلى أدنى حد من الصراع بين الفئات الاجتماعية ، مع تسهيل بقدر أكبر للسيطرة الاجتماعية ، وتزويد مجموعات اجتماعية محددة بمزيد من الصوت السياسي المتناسك . سبب آخر مهم للتكتل السكني للفئات الاجتماعية هو رغبة أعضائها في الحفاظ على هويتهم الاجتماعية أو نمط حياتهم الخاصة . واحدة من الآليات الأساسية التي يمكن أن يتحقق بها هذا الفصل يتم من خلال معايير المجموعة التي تدعم الزواج داخل المجموعة نفسها ومعارضة للزواج من أفراد الفئات الاجتماعية أو الدينية أو العرقية أو العرقية الأخرى . يسهل تنظيم المجموعات في مناطق خاصة بهم بتشغيل الآلية التي تتميز بقدرتها على ممارسة السلطة المحلية . ويرى باركين أيضاً مثل هذا الإغلاق الاستثنائي في الممارسات الإقصائية الصريحة لفئات الإسكان المحددة من خلال عضوية جمعيات أصحاب المنازل .
هناك وسيلة أخرى للتمييز بين "الفانزين" و "الخاسرين" تتمثل في البناء الاجتماعي للعنصرية . لقد عرّف بيتر جاكسون العنصرية بأنها "الافتراض ، الذي تم التمسك به بوعي أو بغير وعي ، بأن الناس يمكن تقسيمهم إلى عدد متميز من "الأعراق" المنفصلة عن بعضها البعض وفقاً للمعايير الفيزيائية والبيولوجية ، وأن الاختلافات الاجتماعية المنهجية تلقائية وبشكل حتمي تتبع خطوط التمايز المادي نفسها" (Jackson، 1989، pp. 3-132) ، وهو تعريف يمكن توسيعه ليشمل الاختلافات الثقافية \ الحضارية أيضاً . تنتج العنصرية جمعيات تحقير تستهدف الأفراد (مثل النشاط الجنسي والإجرام) والمجموعات الاجتماعية (مثل الهياكل الأسرية والأمراض الثقافية).

النقطة الحاسمة هنا هي أن العنصرية ليست حالة من طبيعة البشر ، ولكنها تتكون من مجموعات من المواقف التي تضرب جذورها في الظروف المادية المتغيرة للمجتمع . وبالتالي ، يمكن تحديد تعدد صور العنصرية داخل المدن المعاصرة ، اعتماداً على الظروف الخاصة للأماكن المختلفة . تبنت سوزان سميث (١٩٨٨) هذا المنظور في الإشارة إلى أن تفاعل الثقافة السياسية مع الطوارئ الاقتصادية أنتج ثلاثة مراحل مميزة للعنصرية في بريطانيا بعد الحرب:
١ - ١٩٤٥-١٩٦٠: فترة كان خلالها السود والآسيويون ، على الرغم من كونهم في كثير من الأحيان متخلفين ثقافياً أو أدنى من الناحية الأخلاقية ، يُنظر إليهم على أنهم بريطانيون في جوهرهم ، ويتقاسمون مع البيض مكانة وامتياز مواطنة دول الكومنولث . وكان من المفترض

على نطاق واسع أن يكون وضع المهاجرين ، مثل المشاكل المصاحبة له ، له الاستيعاب والامتصاص (سميث ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢٥).

٢ - ١٩٦١-١٩٧٥ : كانت الاضطرابات المدنية في منطقة نوتينغ هيل بلندن (في عام ١٩٥٨) بمثابة نقطة التحول التي توقفت عندها عد السود والآسيويين كمواطنين وبدأوا في الظهور كأجانب ، مع ثقافات أجنبية ومزاجات مختلفة وخلفيات وطرق حياة متنوعة . وقد تم تباين الفروق الثابتة ، المفهومة بالألوان ، على الحدود الثقافية المرنة التي سبق افتراضها أن يميز المهاجر عن "المضيف" (سميث ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢٨).

٣ - ١٩٧٦ - : فترة من الاستبداد الاجتماعي ، حيث حددت الفلسفات الاقتصادية الليبرالية الجديدة قضايا العرق بأنها لا تهم الاهتمامات السياسية والاقتصادية ، وفي الوقت نفسه تجدد النزعة الأخلاقية المحافظة ، في نداء لإحياء كبرياء الوطنية بما عزز العنصرية ، وإن كان ذلك في اللغة المقتنعة من "الثقافة" أو "العرق" .

إن تركيز سميث على تفاعل الثقافة السياسية والظروف الاقتصادية أمر مهم بشكل خاص لفهمنا للفصل العنصري في المجتمعات (مثل بريطانيا وأمريكا) حيث يحمل التمييز المؤسسي العنصرية في السكن بأكمله نظاما يوصل الى السلطة . يتخلل هذا التمييز الإطار القانوني والسياسات الحكومية (تلك المتعلقة ، من بين أمور أخرى ، بالتجديد الحضري ، والإسكان العام وتنمية الضواحي) ، وسياقات استخدام الأراضي البلدية ، وممارسات البنائين وملاك العقارات والمصرفيين ، شركات التأمين والمتمنين والوكلاء العقاريين . عززت الشبكة غير الشخصية للممارسات الاستيعابية الناتجة عن هذا التمييز المؤسسي من العنصرية والتمييز للأفراد إلى درجة أدى فيها الى اسكان منفصل وإلى مدارس منفصلة بالفعل ، ومناطق تسوق ومرافق ترفيهية خاصة . كان هذا الفصل المكاني ، بدوره ، يعمل على إعادة إنتاج العنصرية والحفاظ على عدم المساواة المادية بين الفئات العرقية .

الفصل المكاني للأقليات

في ضوء هذه التحذيرات حول العنصرية والتمييز ، يمكننا تفسير التجمعات السكنية لفرق الأقليات والفصل العنصري على أنها مرتبطة عكسيا بعملية الاستيعاب من قبل المجتمع المضيف ، وهي عملية يحكمها في حد ذاته أشكالاً مختلفة من سلوك الجماعة المصممة لتقليل التهديدات الحقيقية أو المتصورة إلى المجموعة من الغرباء . ولكن قبل مواصلة دراسة هذا السلوك وعواقبه المكانية بالتفصيل ، من الضروري أولاً توضيح معنى المصطلحات مثل "مجموعة الأقليات" ، "المجتمع المضيف" ، "الفصل" و "الاستيعاب" .

فعلى سبيل المثال ، قيم الفهرس الأقليات المهاجرة - الأفرو كاريبيين والباكستانيين والهنود والأفارقة - على مستوى منطقة التعداد عادة ما تتراوح بين ٤٠ و ٧٠ . والاستثناء الرئيسي هو مجموعة بنغلاديش ، ففي لندن ، على سبيل المثال ، تتركز بشكل كبير في منطقة واحدة (Tower Hamlets) ولها مؤشرات تباين شبيهة بالأفريقيين الأمريكيين في الولايات المتحدة . وسكان Gasterbeiter (ضيف ضيف) في المدن الأوروبية القارية أقل بكثير من حيث الفصل الاجتماعي : فقيم المؤشر للأتراك واليونانيين ، على سبيل المثال ، يتراوح الأسبان والبرتغاليون في المدن الألمانية والهولندية والسويسرية بين ٣٥ و ٥٠ . وفي مستويات تحليل أكثر دقة ، يمكن أن تكون درجة الفصل أعلى بكثير ، حيث تتراوح قيم المؤشرات بين ٨٠ و ٩٠ للآسيويين والأفارقة ، الكاريبين ، الأتراك والشمال الأفارقة على نطاق الشوارع الفردية في مدن شمال غرب أوروبا . هذا يؤكد على ضعف المؤشرات الإحصائية ، ويجعل من الصعب إجراء مقارنات بين المدن .

هناك صعوبة عملية أخرى في الإدلاء ببيانات دقيقة حول درجة الفصل السكني وهي أن مجموعات الأقليات قد تستوعب اختلافات داخلية مهمة . فعلى سبيل المثال ، غالباً ما تتجاهل البيانات المتعلقة بالفصل بين الآسيويين في المدن البريطانية بالنسبة للهنود والباكستانيين والبنجلاديشيين في مجتمعات تعمل بشكل منفصل تماماً ، فعلى الرغم من أنها قد تبدو للغرباء

جزءاً لا يتجزأ من نفس المجتمع الإقليمي الا انهم ليسوا هكذا . ويتم فصل المسلمين عن الهندوس ، والمتحدثين الغوجاراتية عن المتحدثين بالبنجابية ، وشرق آسيا الآسيويين من جميع الآسيويين الآخرين ؛ ويتم الحفاظ على هذه التفرقة حتى داخل الإسكان في القطاع العام .

ما هو واضح بما فيه الكفاية من الأدلة المتاحة ، هو أن معظم الأقليات تميل إلى أن تكون معزولة بشكل كبير عن المجموعة المضيفة . وقد ثبت أن هذا الفصل أكبر مما يمكن توقعه من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المعنية . وبعبارة أخرى ، فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض لمجموعات الأقليات يمكن أن يفسر جزئياً فقط مستوياتها العالية من العزل السكني . إن الحفاظ على الأقلية داخل المجموعة ككيان اجتماعي ومكاني مميز يعتمد على درجة حدوث الاستيعاب . يمكن أن تحدث هذه العملية بسرعات مختلفة لمجموعات مختلفة ، اعتماداً على المسافة الاجتماعية المتصورة بينها وبين المجموعة المضيفة .

قضايا التعريف والقياس .

يستخدم مصطلح "مجموعة الأقليات" على نطاق واسع ليعني أية مجموعة تُعرّف أو تتميز بالعرق أو الدين أو اللغة أو الجنسية أو الثقافة . وتستخدم ضمناً كون وجودهم في المدينة ينبع من تيار ماضي أو مستمر من الهجرة الداخلية . ومن ثم ، فإن مجموعات الأقليات بهذا المعنى تشمل الأمريكيين من أصل أفريقي والبرتوريكيين والإيطاليين واليهود والمكسيكيين والفيتناميين والهنود الآسيويين في المدن الأمريكية ؛ الأفرو الكاريبيون والآسيويون والأيرلنديون في المدن البريطانية ؛ الجزائريون والإسبان في المدن الفرنسية ؛ الأتراك والكروات في المدن الألمانية ؛ وهلم جرا . في حين أن المجتمع المضيف قد لا يكون متجانساً ، إلا أنه يحتوي دائماً على مجموعة مستأجرة تمثل المصفوفة السائدة التي يتم فيها إسكان مجموعات الأقليات الجديدة . ففي أمريكا الشمالية وأستراليا وبريطانيا ، تكون المجموعة المستأجرة في معظم المدن بيضاء ، مع ثقافة سكسونية . تختلف الدرجة التي يتم فيها فصل مجموعات الأقليات مكانياً عن المجموعة المستأجرة اختلافاً كبيراً من مدينة إلى أخرى وفقاً للمجموعة المعنية .

يتم الفصل هنا للإشارة إلى المواقف التي لا يتم فيها توزيع أفراد مجموعة الأقليات بشكل موحد بشكل مطلق عبر المساحات السكنية بالنسبة لبقية السكان . ويغطي هذا بوضوح مجموعة واسعة من الظروف ، ومن المفيد أن تكون قادرًا على تحديد الدرجة الكلية للفصل بطريقة ما . إذ تتوفر العديد من فهارس الفصل ، على الرغم من أن حساسية كل منها يعتمد على حجم وحدات المساحات المستخدمة . يعد مؤشر الاختلاف أحد أكثر الطرق المستخدمة على نطاق واسع لتقدير الدرجة التي يتم فيها الفصل بين مجموعة من الأقليات السكنية ، وهو مؤشر مشابه لمؤشر جيني لعدم المساواة والذي ينتج نطاقاً نظرياً من القيم من ٠ (لا يوجد فصل) إلى ١٠٠ (الفصل الكامل) . تُظهر قيم الفهرس المحسوبة من بيانات منطقة التعداد في مدن الولايات المتحدة أن الأمريكيين من أصل أفريقي هم عموماً الأكثر فصلاً عن الأقليات في أمريكا ، حيث تتجاوز قيم الفهارس على مستوى المنطقة ٨٠ عامًا . ففي المدن الأمريكية ، مع قيم مؤشر على مستوى المسالك عادة تتجاوز ٦٠ ؛ ولديهم مجموعات المهاجرين الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات وألفينيات القرن الماضي - المكسيكيين والآسيويين . وبالمقارنة ، فإن الفصل العنصري بين مجموعات الأقليات السكنية في المدن الأوروبية منخفض نسبياً . ففي بريطانيا ، بالنسبة لجماعة الأقلية كبيرة بما يكفي لإحداث هجرة أسرع بكثير ، هذا هو المعروف باسم "نقطة التحول" . من الصعب تحديد المستوى الدقيق لنقطة التحول ، على الرغم من أنه قد تم اقتراح أنه بالنسبة للبيض الذين يواجهون "غزو" من قبل الأميركيين الأفارقة ، قد يكون من المتوقع أن تحدث نقطة التحول عند إشغال الأميركيين من أصل أفريقي يصل إلى مستوى حوالي ٣٠% . إن الانسحاب اللاحق لسكان المجموعة المستأجرة إلى أحياء أخرى يحل بشكل فعال النزاع الإقليمي بين المجموعتين ، تاركاً مجموعة الأقلية معزولة مكانياً حتى المرحلة التالية من التوسع الإقليمي . تتم العزلة المكانية لمجموعات الأقليات أيضاً من خلال التمييز في سوق الإسكان ، وبالتالي قصر مجموعات الأقليات على مجالات صغيرة داخل النسيج الحضري . فعلى الرغم

من أن الحواجز التمييزية الرسمية غير قانونية ، ويتم استبعاد الأقليات بشكل منهجي من الأحياء الجماعية المستأجرة بطرق متنوعة . ودور الوكلاء العقاريين وممولي الرهن العقاري في القطاع الذي يشغله المالكون مهم بشكل خاص ، في حين أن دور الحراسة العامة لأصحاب العقارات من القطاع الخاص يميل أيضاً إلى إدامة الأسواق الفرعية المنفصلة عرقياً . هناك أيضاً وزناً كبيراً من الأدلة تشير إلى أن المهاجرين و الأقليات في القطاع العام يتم التمييز ضدهم .

وفي بريطانيا ، وجدت الأقليات العرقية نفسها محرومة داخل القطاع العام من ثلاثة جوانب . أولاً ، واجهوا في البداية صعوبة أكبر في الوصول إلى أي سكن عام بسبب محدودية فترة إقامتهم في منطقة حكومية محلية معينة ؛ ثانياً ، غالباً ما تم تخصيصها للممتلكات ذات النوعية الرديئة ، وخاصة الشقق الأقدم ؛ وثالثاً ، تم تخصيصها بشكل غير متناسب للمباني السكنية داخل المدينة التي لا تحظى بشعبية ، مما أدى إلى تكثيف توطين السكان غير البيض في المدينة الداخلية . هذه العيوب هي جزئياً نتيجة للتمييز غير المقصود (مثل المتطلبات السكنية المرتبطة بقواعد الأهلية) ، وجزئياً نتيجة التمييز المتعمد أكثر من خلال التحيزات الشخصية ، على سبيل المثال ، لزوار الإسكان الذين قد يكون لديهم فهما ضئيلاً أو معدوم للخلفية الثقافية والحياة الأسرية للأسر المهاجرة . ويتم تكثيف آثار هذا النوع من التمييز من خلال السياسات التمييزية لمخططي المدن . مرة أخرى ، بعض هذا التمييز غير مقصود ، كما هو الحال عند إغفال استيعاب سلوكيات الأقلية - اكتساب الأقلية لحياة ثقافية مشتركة مع مجموعة الميثاق - قد يحدث بشكل أسرع من الاستيعاب الهيكلي - نشر أفراد الأقلية مجموعة من خلال الطبقات الاجتماعية والمهنية للمجتمع مجموعة الميثاق . يجب أن نتذكر في هذه المرحلة أن الاستيعاب ليس مجرد عملية ثقافية يتم استيعابها عن ثقافة أخرى . يتم تغيير الثقافات السائدة والأقليات على حد سواء عن طريق الاستيعاب من خلال إنشاء أشكالاً جديدة مختلطة للهوية . ومع ذلك ، بشكل عام ، يعتمد معدل ودرجة استيعاب مجموعة الأقليات على مجموعتين من العوامل : (١) العوامل الخارجية ، بما في ذلك مواقف مجموعة الميثاق والتمييز المؤسسي والآثار الهيكلية و (٢) تماسك المجموعة داخلياً . بينهما ، تحدد هذه العوامل ليس فقط درجة وطبيعة الصراع بين مجموعات الأقليات ومجموعة الميثاق ، ولكن أيضاً الأنماط المكانية للتجمع السكني والفصل .

العوامل الخارجية: التمييز والآثار الهيكلية

مجموعات الأقليات التي ينظر إليها أعضاء المجموعة المستأجرة على أنها غير مرغوب فيها اجتماعياً ، ستجد نفسها معزولة مكانياً من خلال مجموعة متنوعة من الآليات . واحدة من أكثر وضوحاً ومباشرة من هذه هي "عرقلة" استراتيجية من قبل شاغلي المدينة الحاليين في سعيهم لمقاومة "غزو" مجموعات الأقليات . وفي الوقت نفسه ، تميل مجموعات الأقليات المتمسكة بإحكام إلى أن تكون الأكثر مقاومة للغزو من قبل الآخرين ، حيث تدافع بنشاط عن أراضيها بطرق متنوعة (تتراوح بين العداء الاجتماعي ورفض بيع أو تأجير المنازل إلى أعمال العنف البسيطة والتخريب المتعمد) ضد أعضاء النطف من الأقليات .

وعندما لا تنجح استراتيجية "الصوت" المعارضة ، أو عندما تشغل الأراضي المعنية أسراً متنقلة اجتماعياً وجغرافياً ، تصبح إستراتيجية المجموعة المستأجرة عادةً عبارة عن "خروج" . يؤدي غزو أراضي المجموعة المستأجرة عموماً إلى تدفق سكان المجموعة المستأجرة بشكل مطرد حتى يتم الوصول إلى النقطة الحرجة حيث تكون نسبة الأسر من الأحياء الغازية من مخططات التجديد وإعادة التأهيل في المناطق الحضرية ؛ ولكن الكثير متعمد ، كما هو الحال في التلاعب بخطط استخدام الأراضي ولوائح تقسيم المناطق من أجل استبعاد غير البيض من المناطق السكنية في الضواحي مدن الولايات المتحدة .

يتمثل الأثر الصافي لهذا التمييز في عدم إتاحة الكثير من المساكن لأفراد مجموعات الأقليات ، وبالتالي احتجازهم في مساكن مستأجرة من القطاع الخاص والسماح لأصحاب العقارات بشحن الإيجارات المتضخمة مع توفير قدر ضئيل من الأمن الوظيفي . في محاولة للهروب من هذا الوضع ، يصبح بعض الأسر ملاكاً ، ويشتررون منازل كبيرة متدهورة

ويخضعون جزء من المنزل من أجل الحفاظ على الرهن العقاري السداد و / أو تكاليف الإصلاح . ويتمكن آخرون من شراء مساكن أصغر حيث يتم مشاركتها مع عائلة أخرى أو أحد النزل ، ولكن لا يستطيع الكثيرون تمويل عملية الشراء إلا من خلال الوسائل المرهقة وغير التقليدية .

وقد وجد أن الآسيويين ، على وجه الخصوص ، يظهرون ميلاً قوياً نحو ملكية المنزل بدلاً من تفضيل الإيجار ، على الرغم من التكاليف المالية الإضافية . تعد الطبيعة المحلية للسكن الأرخص (سواء للبيع أو للإيجار) جانباً مهماً في الهيكل الحضري (يشار إليها أحياناً باسم "تأثير القماش") التي تميل إلى فصل مجموعات الأقليات عن بقية السكان عن طريق تحويلهم إلى مكانة محدودة . علاوة على ذلك ، نظراً لأن العديد من مجموعات الأقليات لديها بنية سكانية غير نمطية ، مع غلبة الذكور البالغين الشباب و / أو العائلات الكبيرة والممتدة ، حيث لا يمكن تلبية احتياجاتهم السكنية - الإقامة في غرفة منفردة والمساكن الكبيرة على التوالي - إلا في مواقع محددة للغاية . ففي العديد من المدن ، يرتبط توزيع مجموعات الأقليات ارتباطاً وثيقاً بجغرافيا مخزون الإسكان (التوزيع المكاني لمخزون الإسكان).

إن ما يكمن وراء كل من التمييز بين المجموعات المستأجرة وتوطين مجموعات الأقليات في جيوب معينة من الإسكان منخفض التكلفة هو موقعها في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي الشامل للمجتمع . في هذا السياق ، يرتبط التمييز من قبل أعضاء الطبقة العاملة في المجموعة المستأجرة بالدور الذي يُعزى إلى مجموعات الأقليات في أسواق العمل والإسكان كمنافسين يؤدي وجودهم إلى خفض الأجور وتآكل نوعية الحياة . باختصار ، يتم التعامل مع مجموعات الأقليات ككبش فداء لأوجه القصور في النظام الاقتصادي .

لكن تركيز مجموعات الأقليات في الطرف الأدنى من الهيكل المهني هو العامل الأكثر أهمية في توطينهم في مساكن فقيرة . فبسبب افتقارهم إلى المهارات والمؤهلات التعليمية ، غالباً ما يميل أفراد مجموعات الأقليات إلى التركيز في المهن التي لا تجتذب أفراد المجموعة المستأجرة ، والتي غالباً ما تكون غير سارة أو مهينة بطريقة أو بأخرى ، والتي ترتبط عادةً بضعف الأجور . وترتبط غالبية هذه المهن باتفاقية التنوع البيولوجي ومحيطها المباشر ، كما أن اعتماد مجموعات الأقليات على فرص عمل في وسط المدينة والمدينة الداخلية يعد محددًا رئيسيًا في مواقع التجمعات السكنية للأقليات . هذا العامل ، بدوره ، يعززه موقع سكن رخيص في الأحياء داخل المدينة المحيطة باتفاقية التنوع البيولوجي . تم تكثيف عزلة مجموعات الأقليات في هذا القطاع من الإسكان وأسواق العمل بسبب التراجع الهائل في التصنيع في العديد من المدن الكبيرة في السبعينيات والثمانينيات وضواحي فرص العمل الجديدة . وقد أدى ذلك إلى محاصرة العديد من الفقراء في مواقع المدن الداخلية بسبب عزهم عن تحمل تكاليف النقل اللازمة .

تشير الأدلة من بريطانيا إلى تقدم محدود ولكنه غير متساوٍ للغاية فيما يتعلق بالتقدم الاجتماعي - الاقتصادي لمجموعات الأقليات العرقية (فيليبس ، ١٩٩٨) . يعرض الرجال الهنود ، على سبيل المثال ، هيكلًا مهنيًا مشابهًا للرجل الأبيض ومن المرجح أن يشغلوا وظائفًا مهنية أو إدارية ؛ لكن الرجال الأفرو الكاريبيون ممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير في الفئات المهنية العليا وبالمثل ، فإن الرجال الباكستانيين وبنغلادش أقل احتمالاً من البيض في المهن اليدوية أو المهنية الماهرة . وفي حالة النساء ، هناك اختلافات أقل بين أنماط العمالة البيضاء والسوداء ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى وجود عدداً أقل من النساء في مجموعات مهنية أو إدارية .

ومن المثير للاهتمام أن الشباب البالغين من الأقليات العرقية يكشفون أنماطاً مختلفة إلى حد ما من التطور المهني عن كبار السن . وبالتالي ، فإن البالغين من الشباب السود في منطقة البحر الكاريبي لديهم ميلاً أعلى للعمل في مهن ذوي الياقات البيضاء من والديهم . ومع ذلك ، فالشباب من أصل هندي هم أقل عرضة من آبائهم للعمل في مهن مهنية ، رغم أنهم ممثلون جيداً في المهن المبتدئة . بشكل عام ، تعد البطالة بين الأقليات العرقية في المملكة المتحدة أعلى منها بين السكان البيض ، وهذا يمثل عائقاً كبيراً أمام التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والانتقال السكني ، (جماعة) مجموعات الأقليات إلى أقاليم منفصلة ومتجانسة . يجب أن يُنظر إلى هذه

المجموعات على أنها دفاعية ومحافظة على وظيفتها ، وذلك جزئياً استجابة للضغوط الخارجية المذكورة آنفاً . باختصار ، عندما يشعر الناس - وخاصة المهاجرين والوافدين - بالتهديد ، فإنهم غالباً ما يكون لديهم رغبة قوية نحو داخل الجماعة : تماسك المجموعة الداخلية في حين أن مواقف المجموعة المستأجرة والآثار الهيكلية تقطع شوطاً طويلاً نحو تفسير الفصل السكني ، فإنها لا تفسر بشكل مرض تماسك المجموعات ، بحيث يمكن الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي للمجموعة .

تم تحديد أربع وظائف رئيسية للتجمع بين مجموعات الأقليات : الدفاع ، الدعم ، الحفظ ، الهجوم . التكتل معاً للدفاع ، إن الدور الدفاعي لمجموعات الأقليات هو الأبرز عندما يكون التمييز بين المجموعات المستأجرة واسع النطاق ومكثف ، بحيث يتيح وجود معقل إقليمي لأفراد مجموعة الأقلية للانسحاب امام عداء المجتمع الأوسع . استخدم مصطلح "الحي اليهودي" لأول مرة في البندقية في عصر النهضة لوصف المنطقة التي أُجبر فيها اليهود على الإقامة . قدمت الجالية اليهودية مساهمة حاسمة في وضع مدينة البندقية كمركز للتجارة والتبادل التجاري من خلال أنشطة إقراض الأموال . ومع ذلك ، فإن هذا النجاح أدى في النهاية إلى توليد العداوة وتم إجبار اليهود على الدخول إلى منطقة صغيرة من المدينة كانت تحت سيطرة أنشطة المسبك سابقاً . تم استخدام أبوابا كبيرة في كلا طرفي الحي لفرض حظر التجول . (اليوم ، مع انخفاض عدد السكان اليهود بشكل كبير ، فإن هذه المقاطعة تنهار وتهمل ، لكن الجولات متوفرة وهناك خطط للحفاظ والتجديد.) الغيتو اليهودي في المدن الأوروبية التي تعود إلى العصور الوسطى ، وبالتالي ، كانت بمثابة مجموعات دفاعية .

لقد أظهر أندرسون (١٩٨٨) كيف تطور "الحي الصيني" في فانكوفر في أواخر القرن التاسع عشر استجابة لتهديدات حكم الغوغاء وأعمال الشغب تجاه السكان الصينيين من جانب الشعب الأبيض الأوسع . وبالمثل ، أصبحت المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية العاملة في بلفاست معزولة بشكل متزايد عن بعضها البعض استجابة لحاجتها للسلامة البدنية . لم تكن هذه الظاهرة أكثر وضوحاً من "الشقاق" بين شانكهيل وشلالات بين الحي البروتستانت في شانكيل وحي كلونارد-سبرينغفيلد الكاثوليكي . الانتقال بين الاثنين ، وتمييز الفجوة بين المجموعتين ، هو منطقة شارع Cupar ، التي اكتسبت نمطاً سكنياً مختلطاً في السنوات حتى عام ١٩٦٨ . عندما اندلعت "المشاكل" في عام ١٩٦٩ ، ومع ذلك ، فإن الحدود الإقليمية بين المجموعتين أخذت تعريفاً أكثر وضوحاً بكثير . تشير التقديرات إلى أنه خلال الأعوام السبعة التالية ، انتقل ما بين ٣٥٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ شخص من منطقة بلفاست إلى الأمان النسبي لمنطقتهم الدينية الخاصة ، مما عزز الفصل بين البروتستانت والكاثوليك في ما أصبح يعرف في دوائر الجيش باسم "المناطق القبلية" . في سياق مختلف تماماً ، تشتمل العديد من أحدث الأمثلة على التكتل من أجل الدفاع على الأسر الغنية ذات المكانة العالية التي تعيش في مجتمعات ذات بوابات في الضواحي الأمريكية .

التكتل للحصول على الدعم المتبادل

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهام الدفاعية لمجموعات الأقليات بدورها كملاذ ، حيث تقدم الدعم لأفراد المجموعة بطرق متنوعة . يتراوح هذا الدعم من المؤسسات الرسمية الموجهة نحو الأقليات والشركات إلى علاقات الصداقة والقرابة غير الرسمية . حيث يتجمع أعضاء المجموعة معاً في ملاذ يدعم كل منهم الآخر ، ويمكنهم تجنب العداء والرفض من مجموعة الميثاق ، وتبادل عدم الأمان والقلق من أجل الألفة والقوة . وقد تم توثيق هذه الوظيفة "العازلة" لمجموعات الأقليات في عدد من الدراسات . يعد وجود المؤسسات العرقية داخل المجموعة الإقليمية أحد أهم العوامل في حماية أعضاء المجموعة من الاتصال غير المرغوب فيه مع المجتمع المضيق . فقد أصبحت معابد السيخ والمساجد الإسلامية في المدن البريطانية ، على سبيل المثال ، محط اهتمام أنظمة الرعاية الاجتماعية السيخية والباكستانية ، حيث توفر مصدراً للغذاء والمأوى والترفيه والتعليم بالإضافة إلى كونها محوراً ثقافياً ودينيًا .

وبصورة أعم ، تطور معظم مجموعات الأقليات شبكات مساعدة ذاتية غير رسمية ومنظمات رعاية اجتماعية من أجل توفير الدعم المادي والاجتماعي لأفراد المجموعة . بالإضافة إلى ذلك ، الرغبة في تجنب الاتصال الخارجي ووجود تركيز محلي لعمل السكان من الأقليات ذوي الاحتياجات الثقافية المتميزة على توفير مجالات محمية للمشاريع العرقية ، سواء الشرعية أو غير الشرعية . مشروع الأقليات هو عنصر مهم عن تماسك المجتمع في أحياء الأقليات في كل مكان ، وتوفير تعبيراً عن تضامن المجموعة وكذلك وسيلة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب المشاريع الناجحين وطريقاً بديلاً يمكن من خلاله للعاملين من الأقليات تجاوز سوق العمل الذي يسيطر عليه البيض . في دراستهم الكلاسيكية للمجتمع الأمريكي من أصل أفريقي في شيكاغو ، وصف دريك وكابتون عقيدة "الدولار المزدوج واجب" ، والذي ينص على أنه يجب على أفراد المجتمع استخدام أموالهم .

مثال كلاسيكي للتعبير الثقافي داخل منطقة سكنية هو حي هارلم في نيويورك . كان يسكنه في السابق مهاجرون ألمان - يهود ، منذ عشرينيات القرن العشرين فصاعداً ، أصبحت المنطقة محتلة من قبل الأميركيين الأفارقة . توافد الموسيقيون والفنانون من مختلف الأنواع إلى المنطقة وظهر كتعبير مشهور عالمياً عن الثقافة الإفريقية الأمريكية ، على مر السنين ، واصل هارلم لإعادة التفسير والتعبير . ومع ذلك ، يجب أن يحرص المرء على عدم المبالغة في توضيح مثل هذه المناطق : إلى جانب التعبير الثقافي ، هناك جانباً آخر لهارلم - جانب من الفقر والتمييز العنصري وانحطاط المدن .

فضاءات المقاومة: التكتيل لتسهيل "الهجمات"

وتتمثل الوظيفة الرئيسية الرابعة للتركز المكاني للأقليات في توفير "قاعدة" للعمل في صراع أفرادها مع المجتمع بشكل عام في الغالب تُسمى مساحات المقاومة . وظيفة "الهجوم" هذه عادة ما تكون سلمية وشرعية . تمثل التركيزات المكانية لأعضاء المجموعة قوة انتخابية كبيرة وغالباً ما تمكن مجموعات الأقليات من الحصول على تمثيل رسمي ضمن الإطار المؤسسي للسياسة الحضرية . لقد كان هذا عاملاً هاماً في قاعدة القوة السياسية للأميركيين الأفارقة في الولايات المتحدة - لدرجة أن السياسيين الأميركيين من أصول أفريقية يشكلون الآن صوتاً مهماً (وأحياناً مهيماً) في الساحة السياسية الحضرية . تمثل أحياء المثليين أيضاً قاعدة انتخابية فعالة . ربما التوضيح الأكثر شهرة من هذه هي غرب هوليفود ، حيث انتخب الناخبون في عام ١٩٨٤ لإنشاء بلدية تتمتع بالحكم الذاتي وانتخبوا لاحقاً مجلس مدينة يهيمن عليه المثليون .

توفر مجموعات الأقليات أيضاً قاعدة مناسبة للهجمات غير المشروعة على مجموعة الميثاق . تستطيع الجماعات المتمردة والمتمردون الحضريون الذين ينتمون إلى الأقليات "الاختفاء" في أراضي مجموعتهم ، مموهة من قبل مجهولي الهوية داخل محيطهم الثقافي ويحميهم الصمت الناتج عن مزيج من التعاطف والتخويف . مثال واضح على ذلك هو الطريقة التي استفاد منها الجيش الجمهوري الإيرلندي والمنظمات شبه العسكرية الموالية للجيش من معاقلهما الإقليمية في بلفاست في الثمانينيات والتسعينيات ؛ وبالفعل ، الطريقة التي استخدم بها الجيش الجمهوري الإيرلندي المجتمعات الأيرلندية في برمنغهام ، ليس فقط لتلبية احتياجاتهم الشخصية ولكن أيضاً من أجل "تعزيز السباق" عن طريق شراء مشترياتهم في الشركات المملوكة لأفريقيا (دريك وكابتون ، ١٩٦٢) . ففي بريطانيا ، من أكثر المظاهر المميزة لمؤسسة الأقلية هي مجموعات البنوك والجزارين ومحلات البقالة ووكالات السفر ودور السينما ومحلات الملابس التي تطورت استجابةً لمحرقات الأطعمة ، وأنماط الملابس المتخصصة ، والوعي الثقافي العام للمجتمعات الآسيوية مجتمعة مع القمع الاقتصادي للمجتمع البريطاني .

والتكتل للحفاظ على الثقافة يقودنا إلى وظيفة رئيسية ثالثة تتمثل في التجمعات السكنية للأقليات : وهي الحفاظ على التراث الثقافي المميز وتعزيزه . إذ ينتج وعي جماعة الأقليات أحياناً عن ضغط خارجي ، كما هو الحال في استخدام الكريول الجاميكي من قبل الشباب الأفرو كاريبيين في لندن كلغة خاصة لإغلاق العناصر القمعية في العالم الأبيض . ولكن بالنسبة للعديد

من المجموعات ، هناك رغبة متأصلة في الحفاظ على (أو تطوير) هوية ثقافية مميزة بدلاً من الاندماج الكامل ضمن المجموعة المضيفة . تساعد التجمعات السكنية على تحقيق هذا ليس فقط من خلال تشغيل المؤسسات والشركات العرقية ولكن أيضاً من خلال تأثيرات الميل السكني على أنماط الزواج .

أكد العديد من المعلقين على الميول التي تفصل بين المجتمعات الآسيوية في المدن البريطانية في هذا السياق ، في حين أن تفسير التجمعات السكانية اليهودية يفسر في الغالب على أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة الآباء اليهود بأن الإقامة في الحي اليهودي توفر احتمالاً كبيراً للغاية أن أطفالهم يتزوجون من يهود . يرتبط التجمع السكني لبعض مجموعات الأقليات ارتباطاً مباشراً أيضاً بمطالب مبادئهم الدينية المتعلقة بقوانين النظام الغذائي ، وإعداد الطعام وحضور الشعائر الدينية . عندما تشكل هذه الأعراف جزءاً مهماً من ثقافة المجموعة ، يتم متابعتها بسهولة أكبر حيث تتجمع المجموعة على المستوى الإقليمي . من ناحية أخرى ، عندما يكون الوعي الجماعي ضعيفاً وثقافة المجموعة ليست مميزة بشكل خاص ، تميل العلاقات بين أعضاء المجموعة إلى أن تكون سطحية - عاطفية وليست وظيفية - ونتيجة لذلك تتآكل المجموعات السكنية والتضامن الجماعي بشكل مطرد .

المستعمرات والجيوب والأحياء اليهودية

التعبير المكاني للفصل والتجمع ، إذن ، يتحدد بالتفاعل بين التمييز وتأثيرات النسيج وقوة تماسك المجموعة الداخلية . عندما تكون المسافة الاجتماعية المتصورة بين مجموعة الأقليات ومجموعة الميثاق صغيرة نسبياً ، فمن المحتمل أن يتم تقليل آثار كل من التمييز بين المجموعات المستأجرة والتماسك الداخلي وبالتالي من المحتمل أن تكون التجمعات السكنية للأقليات مجرد مرحلة مؤقتة في استيعاب مجموعة في النسيج الاجتماعي المكاني الحضري الأوسع . مثل هذه المجموعات قد تسمى مستعمرات \ مشتقرات . إنها بمثابة منفذ دخول لأعضاء المجموعة المعنية بشكل أساسي ، حيث توفر قاعدة يكون الفصل فيها طوعاً أو لا إرادياً ، ويكون أكثر واقعية للتفكير من حيث التواصل بدلاً من التصنيف المزدوج . يسلك هذا الجيب / الحي اليهودي عدة أنماط مكانية مميزة :-

- أول مثال على ذلك هو المناطق السكنية اليهودية في العديد من المدن ، حيث شكلت التجمعات السكنية الأولية في المناطق الداخلية للمدينة قاعدة للتشكيل اللاحق لمجموعات سكنية جديدة في الضواحي . حقيقة أن هذه الضواحي تمثل نقلة عامة تصاعديّة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأنها عادة ما تكون مصحوبة من خلال نقل المؤسسات الثقافية والدينية اليهودية إلى الضواحي يشير إلى أن هذا النوع من النمط هو إلى حد كبير نتيجة الفصل الطوعي . لقد قيل ، في الواقع ، أن الجماعة بدلاً من الفصل هي المصطلح الأنسب للأنماط السكنية اليهودية .
- يأخذ التعبير المميز الثاني للجيب / الحي اليهودي شكل منطقة متحدة المركز لأحياء الأقليات التي امتدت من مجموعة أولية لتطويق اتفاقية التنوع البيولوجي . غالباً ما تكون هذه المناطق غير مكتملة ، وتعكس حالات التوقف عن التباين في النسيج الحضري من حيث أنواع المنازل والفئات الاجتماعية المقاومة . يميل نمو المناطق الأفريقية الأمريكية في العديد من مدن الولايات المتحدة إلى أن يتوافق مع هذا النمط ، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الآسيويين والأيرلنديين والأفارقة الكاريبيين في المدن البريطانية وتوزيع البحر المتوسط وسورينام وجزر الأنتيل في روتردام .
- عندما تستمر مجموعة من الأقليات في النمو عددياً ، شريطة أن يكون عدد كافٍ من سكانها قادرين على تحمل مساكن أفضل ، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك الفصل السكني إلى نمط مكاني قطاعي . يميل توزيع الأمريكيين من أصل أفريقي في العديد من مدن الولايات المتحدة الأكثر ازدهاراً والتوسع السريع نحو هذا النموذج ، على الرغم من أن التنمية القطاعية غالباً ما يتم اقتطاعها بسبب القيود الاقتصادية التي تعمل على هامش

الضواحي . يوفر توزيع السكان السود في منطقة بالتيمور الحضرية مثلاً جيداً على هذا النوع من الأنماط . حيث يتركز سكان المدينة من أصول إفريقية في وسط المدينة ، حيث يوجد قطاعان من مناطق التعداد - أحدهما في الشمال الغربي وواحد إلى الشمال الشرقي من اتفاقية التنوع البيولوجي - بأكثر من ٨٠ % الأميركيون من أصل أفريقي في عام ٢٠٠٠ . يتم استيعاب أعضاء المجموعة ثقافياً رغم ان التوزيع المكاني مشتت . لذلك يعتمد استمرارهم بمرور الوقت على استمرار مساهمة أعضاء الأقليات الجديدة .

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأنماط توزيع مجموعات الأقليات الأوروبية في مدن أمريكا الشمالية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ، وللمجموعات المماثلة في المدن الأسترالية خلال الخمسينيات والستينيات ، والمالطية في لندن خلال الخمسينيات . مجموعات الأقليات التي تستمر على المدى الطويل هي عادة نتاج للتفاعل بين التمييز والتماسك الداخلي . عندما يكون الأخير هو الأكثر هيمنة على القوات ، يمكن تسمية المجموعات السكنية الناتجة بالجيوب ؛ وحيث تكون العوامل الخارجية أكثر هيمنة ، يشار إلى المجموعات السكنية عمومًا باسم الأحياء اليهودية . في الواقع ، بطبيعة الحال ، غالباً ما يكون من الصعب التأكد من درجة المثال التوضيحي : القيود الهيكلية والحفاظ الثقافي في المملكة المتحدة سيكون من الواضح الآن أن معظم المدن الكبيرة تحتوي على مجموعة متنوعة من الأقليات ، كل منها تستجيب لمزيج مختلف من العوامل الداخلية والخارجية ، كل منها يعرض نتائج مكانية مختلفة إلى حد ما ، ولكل منها تغييرات في معدلات مختلفة وبطرق متباينة . يقدم (Peach 1998) ملخصاً للأهمية النسبية لكل من القيود الهيكلية واستراتيجيات التمايز الثقافي بين الأقليات العرقية في جنوب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي في بريطانيا .

ويشير إلى أن مجموعات الأقليات التي وصلت إلى بريطانيا في الوقت نفسه تقريباً بعد الحرب العالمية الثانية التي واجهت مشاكل مماثلة من التمييز ، لكن ذات مظهر بنغلادش من ذوي الياقات الزرقاء ومقرها سكن المجلس في ممتلكات مدمجة بالمدن داخل المدينة ؛ كما أن سكان منطقة البحر الكاريبي يتمتعون باللون الأزرق مع تمثيل كبير في الإسكان بالمجلس ، ولكنهم أقل فصلاً بكثير عن البنغلاديشيين ومع ميل واضح إلى اللامركزية . تصبح متباينة إلى حد كبير عن بعضها البعض من حيث حيازة السكن والموقع السكني : باختصار ، يظهر الملف الهندي على نحو ذوي الياقات البيضاء ، وضواحيها ، وشبه منفصلة والمالك يشغلها ؛ الملف الشخصي الباكستاني كمدينة داخلية من ذوي الياقات الزرقاء ومالك احتلال في مساكن المدرجات ؛ وهناك من يرى أنه لا ينبغي لأحد أن يقلل من استمرار قوة التمييز في شرح هذه الأنماط . كما يحذر من أن التفسيرات القائمة على التقاليد الثقافية يمكن إساءة تفسيرها على أنها تستند إلى الأساسيات - الأفكار التي تشير إلى أن هذه الاختلافات هي عناصر جوهرية بين الشعوب بدلاً من بنيات اجتماعية . في حين أن الموقف في الستينيات كان غالباً ما يتم تمثيله بعبارات تمييزية بيضاء ، تفسر أيضاً على استراتيجيات التمايز الثقافي لمختلف المجموعات العرقية . على وجه الخصوص ، والقيم الثقافية العرقية تأثير قوي على سن الزواج ، وحجم الأسرة ، والأسرة في تباين واضح ، تتميز الأقليات العرقية ذات الخلفية الجنوبية الآسيوية - الهند وباكستان وبنغلاديش - بعائلات نووية يسيطر عليها الذكور مع ميل قوي للأسر الكبيرة متعددة الأسر .

علاوة على ذلك ، فإن الوالدين الوحيدين الذين لديهم أطفالاً معالين والعائلة غير عاديين بين هذه المجموعات . لدى الجماعات الإسلامية من باكستان وبنغلاديش تقاليد قوية ، والتي تنطوي على إيواء النساء من خارج المجتمع ، وبالتالي فإن معدلات مشاركة الإناث في الاقتصاد الرسمي منخفضة للغاية . الميل إلى الزيجات المدبرة بين مجموعات جنوب آسيا ، وخاصة المسلمين والسيخ ، يعني أن هذه المجتمعات تميل إلى أن تكون متجانسة عرقياً . ومع ذلك ، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لمختلف المجتمعات تميل إلى أن تؤدي إلى اختلاف أنواع الإسكان . يرتبط الاتجاه نحو العمل غير اليدوي بين الرجال الهنود بحيازة أصحاب

الضواحي ارتفاع نسبة العمل اليدوي بين الهياكل الباكستانية ودرجة استقلال الإناث ، وهذه العوامل بدورها تؤثر على حيازة السكن والموقع .

فعلى سبيل المثال ، تتميز المجتمعات الأفرو- كاريبية بأسر تهيمن عليها النساء ، وعلاقات المعاشرة والزيارات . فالزواج في هذا السياق غالباً ما يكون مؤسسة من الطبقة المتوسطة يتم تبنيتها بعد تربية الأسرة . يستمر هذا التقليد المتمثل في استقلال المرأة بين السكان الأفرو الكاريبيين في بريطانيا ، التي تتمتع بأعلى معدل لمشاركة الإناث في الاقتصاد الرسمي لأي مجموعة عرقية (٧٠ % في عام ٢٠٠١). إن النسبة المرتفعة للأسر التي تعولها نساء بين المجموعات العرقية في منطقة البحر الكاريبي هي التي تفسر تركزها الأعلى من المتوقع في الإسكان الاجتماعي . علاوة على ذلك ، فإن الفقر النسبي من هذه الأسر ، بالاقتران مع العمليات التي تؤدي إلى إعادة تشكيل مخزون الإسكان الاجتماعي ، أدت إلى تركزها بشكل متكرر في كتل من المباني الشاهقة الأقل شهرة في المدن الأوروبية مع وصول عشرات الآلاف من العمال المهاجرين ، ومعظمهم من المناطق الأكثر فقراً في البحر الأبيض المتوسط . على الرغم من اختلاف التقديرات بشكل جيد ، فقد كان هناك في أواخر العقد الأول من القرن الماضي حوالي ٢٢ مليون أجنبي يعيشون في دول أوروبية . حوالي نصف هؤلاء كانوا من الذكور البالغين الشباب الذين هاجروا من أجل البحث عن عمل ، في الأصل ، على الأقل ، على أساس مؤقت . وكان الباقي زوجات وعائلات انضموا إليهم . في قلب هذا التدفق من العمال المولودين في الخارج كانت احتياجات العمل في المناطق الأكثر تطوراً ، إلى جانب التأثير الديموغرافي "لأنخفاض معدلات المواليد في الثلاثينيات والأربعينيات : معدل نمو بطيء في القوى العاملة الأصلية" . مع تزايد الطلب على العمالة في أكثر البلدان نمواً في الستينيات ، وجد العمال الأصليون أنفسهم قادرين على تفادي المهن ذات الأجور المنخفضة وغير السارة والخبثية ؛ شغل العمال المهاجرين الفراغ . في الوقت نفسه ، أدركت البلدان الأكثر ازدهاراً أن العمال الأجانب قد يوفر قوة عازلة للقوى العاملة المحلية ضد آثار الدورات الاقتصادية - ما يسمى بفلسفة konjunktur puffer.

حدثت ذروة تيارات المهاجرين في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات . بداية الركود الاقتصادي العميق في عام ١٩٧٣ ، ومع ذلك ، فقد تحقق بشكل كبير في التدفقات . بدأت القيود على قبول المهاجرين من الجماعة الأوروبية في الغرب ألمانيا في نوفمبر ١٩٧٣ ، وخلال ١٢ شهراً ، اتبعت فرنسا وبلجيكا وهولندا قيوداً جديدة . بحلول هذا الوقت كان هناك ما يقرب من ٢ مليون عامل أجنبي في ألمانيا الغربية ، وأكثر من ١,٥ مليون في فرنسا ، ونصف مليون في سويسرا ، وحوالي ربع مليون في بلجيكا والسويد .

داخل كل من هذه البلدان ، تم توطين تأثير العمالة المهاجرة في المناطق الحضرية الأكبر ، مما يعكس دور المهاجرين كعمالة بديلة للوظائف ذات الأجور المتدنية وخطوط التجميع والخدمات التي تم إخلؤها في المناطق الداخلية للمدن بسبب التصاعد الاجتماعي الحراك الاقتصادي والتنقل الجغرافي الخارجي للسكان الأصليين . وهكذا ، على سبيل المثال ، كان أكثر من مليوني شخص من أصل ٦ ملايين أجنبي يعيشون في فرنسا في عام ٢٠٠٠ يعيشون في منطقة باريس ، ويمثلون أكثر من ١٥ % من سكانها . وتشمل المدن الفرنسية الأخرى حيث يمثل الأجانب أكثر من ١٠ % من السكان ليون ومارسيليا ونيس وسانت إتيان . في ألمانيا ، ٢٥ % من سكان فرانكفورت مولودون في الخارج ، وكذلك أكثر من ١٥ % من سكان كولونيا وميونخ ، والبنغلاديشيون مرتبطون بمساكن ذات نوعية رديئة يشغلها مالكوها في الحالة السابقة ومساكن المجلس في الحالة الأخيرة .

إن نتيجة هذه العمليات هي أن الفصل العرقي السكني في بريطانيا يعكس نمطاً أكثر تعقيداً من الصورة النمطية للتركز داخل المدينة والحرمان الذي اتسمت به الستينيات والسبعينيات . من المؤكد أن الصورة العامة هي صورة غير مواتية لمجموعات الأقليات ولا تزال تعاني من التمييز والتحرش العنصري . ومع ذلك ، كانت هناك بعض المكاسب الاقتصادية المتواضعة لبعض

المجموعات وكميات معتدلة من اللامركزية في المدن الداخلية إلى مناطق الضواحي (وإن لم تكن في المناطق الريفية في بريطانيا). على الرغم من ظهور علامات على استمرار التهميش الاقتصادي في منطقة الكاربيين ، فقد أصبحت أكثر اندماجًا ثقافيًا في مجتمع الطبقة العاملة البريطاني (وأثرت عليه بدورها). بالإضافة إلى ذلك ، إلى حد كبير من خلال وجودهم في مخططات الإسكان الاجتماعي ، فإنها تظهر علامات انخفاض الفصل العنصري السكنية .

بينما يتمتع البنغلاديشيون بمظهر اجتماعي واقتصادي مشابه للمجموعات الكاربية ، إلا أنهم يظهرون درجات أعلى بكثير ومستمرة من الفصل السكني . بشكل عام ، تُظهر الأقليات العرقية من المجتمعات الإسلامية - مثل باكستان وبنجلاديش - ميلاً مستمرًا للتمييز ، سواء أكانوا في الغالب في حالة السكن للمالك أم اجتماعيًا في قطاع الإسكان . ويرتبط الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الأعلى إلى حد ما للمجموعات الهندية بالتركز المعتدل خاصة في لندن إلى الجسر الأحمر وهارو . ومع ذلك ، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي لا يمثل ضمانًا للضواحي أو التنشيط منذ ذلك الحين قد تعمل عوامل ثقافية عديدة (مثل الحظر الديني على قيام المسلمين بدفع الفائدة على القروض) على ترسيخ أعضاء المجموعة الإثنية في موقع معين حيث قد تمنع شراء مساكن أكثر تكلفة . ومع ذلك ، يلاحظ أنه في حالة الإسلام ، هناك مجموعة متزايدة من الترتيبات المالية التي يمكن التحايل على هذه القيود وبالتالي السماح بشراء المنازل .

مثال توضيحي آخر : العمال المهاجرون في المدن الأوروبية القارية خلال السنوات الأربعين الماضية تمت إضافة بعدا جديدا مهما إلى الجغرافيا الاجتماعية للقارة . ولدى كل من باسل ولوزان وزيوريخ في سويسرا ما بين ١٥ و ٢٠% من المولودين في الخارج ، بينما يوجد في جنيف (حالة خاصة) ٣٥% . ومنذ أن تم تجنيد جميع المهاجرين تقريبًا في البداية في مهن متدنية الأجر وبأجور منخفضة ، فقد تم توجيههم حتمًا نحو السكن الأقل تكلفة والأحياء الأكثر هدرًا . إن وضع المهاجرين في سوق العمل هو بطبيعة الحال جزء لا يتجزأ من : بالنسبة للكثيرين ، كان الهدف هو كسب أكبر قدر ممكن ، وبأسرع وقت ممكن ، تتمثل الإستراتيجية الأسهل في الحصول على عمل بأجر بالساعة حيث العمل الإضافي وحتى وظيفة ثانية يمكن متابعتها . فمعظم المهاجرين ، ومع ذلك ، تميل إلى أن تبقى عند سفح السلم الاقتصادي عن طريق مزيج من التمييز المؤسسي والاجتماعي .

وبالمثل ، فإن مكانة المهاجرين في أسواق الإسكان هي جزئية ذاتية : فالتكلفة المنخفضة هي جوهرها . لكن توطين المهاجرين في المخيمات ، وبيوت المصانع ، وهوتيل موبل (بيوت المهاجرين) ، وبيديونفيل (مدن الأكوخ في الضواحي المعروفة أيضًا باسم banlieu) و كما يتم تعزيز المساكن داخل المدينة بسبب القيود البيروقراطية والتمييز . يتركز المهاجرون في مثل هذا السكن ، في بيئة تخلق مشاكلًا مع السكان الأصليين و المحاصرين في منافذ محدودة من المساكن ، فهي عرضة للاستغلال . أحد الردود على الإيجارات المرتفعة بشكل مفرط كان ترتيب 'المرتج' المشهور ، حيث يتناوب اثنان أو ثلاثة من العاملين في نوبات مختلفة عند النوم في نفس السرير . ففي فرنسا استجابة أكثر شيوعًا تم التراجع إلى الورق المقوى والمزوج المصنوع من الحديد المموج ، حيث على الرغم من عدم وجود مرافق صحية ، يمكن للمهاجرين على الأقل العيش بسعر رخيص بين مواطنيهم .

من حيث النتائج المكانية ، ظهر نمطًا ثابتًا إلى حد ما ، على الرغم من تباين الأقليات السكانية المختلفة في مدن مختلفة - الصرب والكروات والأتراك في دويسبورغ وفرانكفورت وكولونيا وفيينا ؛ الجزائريون والإيطاليون والتونسيون في باريس ؛ وسورينام والأتراك في روتردام ، على سبيل المثال . باختصار ، مثلما يحل المهاجرون محل المستويات الأدنى من السكان الأصليين في سوق العمل ، فهم يعملون كبديل جزئي للسكان الأصليين الذين يتناقصون بسرعة في الأحياء القديمة من المساكن المستأجرة من القطاع الخاص بالقرب من مصادر العمل والخدمات وظائف المصنع . بكل بساطة ، تتمثل الأولوية القصوى للعمال المهاجرين في العيش بالقرب من وظائفهم في سكن رخيص . ينطبق هذا على جميع المجموعات الوطنية ، بحيث

استمرت الأنماط المكانية المماثلة حتى في حالة (هامبورغ) استبدال السكان الأتراك واليونانيين والبرتغاليين من الناحية الثقافية بمجموعات أكبر سنًا وأكثر شهرة مثل الإيطاليين والإسبان . في بعض المدن ، تطور نمط ثانوي حيث تم تخصيص مساحة للعمال الأجانب في مشاريع الإسكان العامة . لذلك ، تميل إجراءات تخصيص موظفي الإسكان إلى تركيزات الأجانب في المناطق السكنية العامة المتداخلة .

لقد تم إحداث تحولاً جديداً في قصة مجموعات الأقليات العرقية في أوروبا من خلال التغييرات الاقتصادية الهائلة التي اكتسحت القارة بعد نهاية "الازدهار الطويل" وظهور العولمة ، ونقص التصنيع ، وارتفاع مستويات البطالة طويلة الأجل و زيادة الاستقطاب الاجتماعي . في الوقت نفسه ، تم تقليص سياسات الرعاية الاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي أثناء محاولتها خفض العجز في الميزانية . نتيجة لذلك ، بدأ الاستقطاب الاجتماعي يؤثر على مجموعة الميثاق وكذلك الأقليات العرقية ، مما أدى إلى تصاعد التوتر الاجتماعي في كثير من الحالات . وكان تعزيز أكبر للاجتماعية والاقتصادية تماسك أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة ماستريخت لعام ١٩٩١ التي مهدت الطريق لمزيد من التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي . ومع ذلك ، خلقت هذه المعاهدة فئتين من المهاجرين داخل أوروبا : أولاً ، هناك سكان أوروبيون يعيشون في حدود دول أوروبية أخرى لهم الحق في التنقل داخل الاتحاد الأوروبي ؛ وثانياً ، هناك ١٠ ملايين مهاجر غير أوروبي من خارج الاتحاد الأوروبي الذين ، رغم أنهم استقروا لفترة طويلة ، لا يتمتعون بالجنسية الكاملة أو الحق في الانتقال إلى دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي . الهدف من هذا التقسيم هو وضع سياسة "قلعة أوروبا" ومنع الهجرة ، بما في ذلك من اللاجئين وطالبي اللجوء خارج الاتحاد الأوروبي .

تتفاعل عمليات الاستبعاد التي تتم المصادفة عليها رسمياً مع العرق والإثنية لتشكيل أنماطاً معقدة ومختلفة في دول مختلفة . في أحد الأطراف ، يتمتع غير المواطنين في المملكة المتحدة تقريباً بجميع الحقوق الرسمية لمواطنة المواطنين ، وبالتالي فإن عمليات الاستبعاد الاجتماعي تعمل بشكل أكثر وضوحاً على أساس العرق . في الطرف الآخر ، يتم استبعاد غير المواطنين في ألمانيا من نطاق واسع مما يعني أنهم معزولون بشكل متزايد عن التيار الرئيسي . تركت عمليات الاستقطاب الاجتماعي أيضاً المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث في خطر التعرض للإقصاء الدائم من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ألمانيا . حتى الآن ، لم تسفر عمليات الاستقطاب الاجتماعي هذه عن مظاهر التدهور الحاد كما هو الحال في الأحياء الفقيرة داخل المدينة والتي تضم مجموعة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية مثل الإسكان الاجتماعي أو القنوات الديمقراطية ، وبالتالي العرق الحصول على تعقيد مع قضايا أخرى من "الأوربية" .

لتوضيح ذلك ، لاحظ كوربيك وويك (١٩٩٨) أنه حتى أوائل الثمانينيات ، كان معظم العمال ذوي الدخل المتوسط والمنخفض من حاملي الجنسية الألمانية يشعرون بالأمان نسبياً ، ولكن بعد ذلك زادت مستويات البطالة طويلة الأجل في الولايات المتحدة أو نوع من أعمال العنف التي شوهدت على محيط بعض المدن الفرنسية . يبلغ معدل البطالة في حي ماركسلوه في دويسبورغ في منطقة الرور المنكوبة في ألمانيا ٢٥% و ٣٦% من الأجانب ، معظمهم من أصل تركي . رداً على ذلك ، تم تحريض السياسات من قبل مدينة دويسبورغ لتشجيع الشركات المحلية . ومن المثير للاهتمام ، أنه قد وجد أن السكان الألمان في هذا الحي معزولون اجتماعياً ويفتقرون إلى المواقف السلوكية التي تؤدي إلى ريادة الأعمال من السكان الأتراك ، بشبكتها الاجتماعية والاقتصادية الحيوية والمتنوعة القائمة على الأعراق .